وقائع وقرارات

الدورة الثالثة والعشرون الطارئة

لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

عمّان ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢

الدورة الثالثة والعشرون الطارئة

عمان 29 /12/ 1992

في السابع عشر من كانون الأول - ديسمبر - 1992 أقدمت سلطات الاحتلال الصهيوني على إبعاد 415 مواطناً فلسطينياً من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين إلى الحدود اللبنانية وتركتهم في العراء في أرض لبنانية محتلة خارج سيطرة السلطة اللبنانية الشرعية ، وذلك انتقاماً لقتل جندي اسرائيلي في إحدى المواجهات اليومية التي تجري داخل الأرض المحتلة بين أبطال الانتفاضة الفلسطينية وقوات الاحتلال الصهيوني .. وقد أثارت هذه الجريمة الجديدة البشعة التي ترتكب بحق الشعب العربي الفلسطيني موجة عارمة من الغضب والاستنكار في جميع أرجاء البلدان العربية والإسلامية وفي جميع أنحاء العالم .

وفي إطار تنظيم التصدي لهذه الجريمة النكراء بادرت الشعبة الأردنية الشقيقة إلى طلب عقد دورة طارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي لمناقشة الإجراء الصهيوني التعسفي، وتحديد موقف البرلمانيين العرب وخطة تحركهم لمواجهته .

وبعد موافقة جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي على عقد الدورة الطارئة وجه الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الاتحاد ، رئيس مجلس الشعب السوري الدعوة إلى عقد هذه الدورة الطارئة لمجلس الاتحاد في عمان في التاسع والعشرين من كانون الأول ديسمبر - 1992 ، تحت رعاية صاحب الجلالة الملك الحسين ، عاهل المملكة الأردنية الشقيقة ، ممثلاً بصاحب السمو الملكي ، الأمير حسن ، ولي العهد ونائب صاحب الجلالة الملك حسين .

شاركت في أعمال الدورة الطارئة وفود تمثل الشعب البرلمانية في كل من :

الأردن ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، السودان ، سورية ، العراق ، فلسطين ، لبنان ، مصر ، والأمانة العامة للأتحاد البرلماني العربي .

وكان على جدول أعمال الدورة بند واحد حمل العنوان التالي :

« دور البرلمانيين العرب في مساندة الأشقاء الفلسطينيين المبعدين إلى أراض لبنانية ، وتأكيد التضامن مع الشعب العربي الفلسطيني » .

وجرت أعمال الدورة في مبنى مجلس الأمة الأردني حيث تحدث جميع رؤساء الوفود المشاركة وعبروا عن إدانتهم الشديدة للإجراء الصهيوني الأرعن . وأصدر المشاركون في الدورة في نهاية أعمالهم بياناً ختامياً تضمن حصيلة المناقشات وموقف البرلمانيين العرب

وخطة تحركهم لمواجهة الجريمة الجديدة التي ارتكبها العدو الصهيوني بحق أهلنا المناضلين في الأراضي المحتلة .

البيان الختامي

بدعوة كريمة من مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة انعقدت في عمان يوم الثلاثاء 5/رجب/1413 هـ الموافق 29 ديسمبر كانون الأول 1992 م ، الدورة الثالثة والعشرون الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي لدراسة جدول الأعمال الذي ضم نقطة وحيدة هي :

« دور البرلمانيين العرب في مساندة الأشقاء الفلسطينيين المبعدين إلى أراضي لبنانية ، وتأكيد التضامن مع الشعب العربي الفلسطيني » .

وحضر أعمال هذه الدورة الطارئة الوفود التالية :

1 – **وفد مجلس النواب الأردني** برئاسة الدكتور عبد اللطيف عربيات ، رئيس المجلس .

2 – **وفد مجلس النواب التونسي** برئاسة السيد توفيق الصيد ، رئيس اللجنة السياسية بالمجلس .

3 – **وفد المجلس الوطني الاستشاري الجزائري** برئاسة السيد عبد الحفيظ سنحضري ، عضو المجلس .

4 – **وفد المجلس الوطني الانتقالي السوداني** برئاسة السيد محمد الأمين خليفة ، رئيس المجلس .

5 – **وفد مجلس الشعب السوري** برئاسة السيد عبد القادر قدورة ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس المجلس .

6 – **وفد المجلس الوطني العراقي** برئاسة السيد غانم عزيز خدوري ، نائب رئيس المجلس .

7 – **وفد المجلس الوطني الفلسطيني** برئاسة سماحة الشيخ عبد الحميد السائح ، رئيس المجلس .

8 – **وفد مجلس النواب اللبناني** برئاسة دولة أمين الحافظ رئيس لجنة الشؤون الخارجية .

9 – **وفد مؤتمر الشعب العام الليبي** برئاسة السيد محمد علي بعوش ، عضو المؤتمر .

10 – **وفد مجلس الشعب المصري** برئاسة السيد كمال الشاذلي ، رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي .

انعقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الطائة صباحاً بمقر مجلس الأمة الأردني برعاية سمو الأمير الحسن بن طلال نائب جلالة الملك ولي العهد الذي القى كلمة جامعة ضمنها تحليل سموه للوضع القائم نتيجة قيام اسرائيل بعملية طرد الفلسطينيين من وطنهم وما تمثله هذه العملية من انتهاك واضح لأحكام القانون الإنساني الدولي وخاصة المادة «49» الفقرة «أ» من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي نصت على حظر الطرد الفردي والجماعي ، وكذلك حظر ترحيل الأشخاص المحميين من أراضي محتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو أراضي أية دولة أخرى محتلة أو غير محتلة بغض النظر عن دواعيه مطالباً ، سموه ، البرلمانيين العرب مخاطبة الأسرة الدولية والمحافل الدولية ومنابر الأمم المتحدة لتشكيل قوى ضاغطة على تلك المنابر من خلال التأكيد على أن المجموعة العربية والإسلامية قادرة على إبراز مفاهيم واضحة لميثاق اجتماعي يقدر للإنسان العربي الفرد كرامته ويصون إنسانيته على أرضه .

كما أهاب سموه بالبرلمانيين العرب أن يركزوا على الممارسات الاسرائيلية أمام المحافل الدولية خاصة لجان حقوق الإنسان ، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، وكذلك بالتعاون مع الاتحادات والمنظمات البرلمانية المشابهة بهدف تعريف العالم بهذه الممارسات ومدى خرقها لقواعد وأحكام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والمطالبة على وجه السرعة لإعمال الآلية المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة لمعالجة الخروق الجسيمة للاتفاقية والنظر في آلية عربية إسلامية تبادر إلى الشرح وكسب الأصدقاء للقضية الأساسية لتوفير قدر من الحماية للسكان المدنيين في وجه هذه الممارسات .

وكان السيد عبد القادر قدورة ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس الشعب السوري ، قد ألقى كلمة رئاسة الاتحاد التي أعرب في بدايتها عن الشكر والامتنان إلى الأردن الشقيق ملكاً وشعباً ومجلساً على المبادرة بالدعوة لانعقاد هذه الدورة الطارئة واحتضانها وعلى حسن الوفادة وكرم الضيافة وحسن التنظيم .

وفي معرض حديثه عن موضوع جدول الأعمال أشار السيد رئيس الاتحاد إلى أن الإجراء الصهيوني المتمثل في طرد أكثر من أربعة مائة فلسطيني لم يسبق له مثيل من حيث شموليته وتوقيته ، يشكل تحدياً صارخاً لإرادة المجتمع الدولي وسائر القوانين والأعراف الدولية ، وفي مقدمتها شرعة الأمم المتحدة وقراراتها المتعددة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ، كما أن هذا الإجراءيتناقض مع خط مستقيم مع اتفاقية جنيف الرابعة لاسيما المادة 49 منها والمتعلقة بوضع السكان المدنيين تحت الاحتلال ، ويشكل في ذات الوقت خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها فضلاً عن أنه يؤكد من جديد رفض اسرائيل التعامل إيجابياً مع المسار السلمي الذي يرتكز

على القرارين 242 و 338 ، الصادرين عن مجلس الأمن الدولي .

وأكد السيد رئيس الاتحاد أن الإجراء الاسرائيلي يأتي في إطار مجموعة من الإجراءات القمعية والارهابية المتصاعدة الموجهة لقمع الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني التي دخلت منذ أيام عامها السادس وهي مستمرة اتساعاً وعمقاً ، جاذبة إليها باستمرار أفواجاً جديدة من المناضلين ، مؤكدة أبداً تصميم الشعب العربي الفلسطيني الشقيق على رفض الاحتلال والتمسك بأرضه وبحقوقه الوطنية الثابتة مهما غلت التضحيات وفي ختام كلمته وجه السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي التحية إلى الأشقاء الفلسطينيين المبعدين مؤكداً وقوف البرلمانيين العرب والجماهير العربية إلى جانبهم في آلامهم وجوعهم وعطشهم .

كما ألقى معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات رئيس مجلس النواب الأردني ، رئيس الشعبة المضيفة كلمة رحب فيها بالبرلمانيين العرب المشاركين في الدورة الطارئة لمجلس الاتحاد ، شاكراً لهم تجاوبهم السريع مع الدعوة لمناقشة موضوع قومي عربي هام في هذه الظروف الصعبة والمصيرية التي تتعرض فيها الأمة العربية والإسلامية إلى تمزق وتمزيق وتفرق وتفريق .

وأشار معاليه إلى أن هذا العمل الإجرامي الذي اقترفته اسرائيل يمثل استهتار بكل الأعراف والقيم الإنسانية والقرارات الدولية وحقوق الإنسان ، والتي كان آخرها قرار مجلس الأمن الأخير رقم 799 متمنياً على المؤتمر أن يكون على مستوى الأحداث وطموحات شعبنا المتطلع إلى اجتماعنا العتيد، بكل التقدير والأمل ، وان البرلمانيين العرب بصفتهم ممثلي الشعب العربي وإرادته الحرة الكريمة خير من يضطلع بهذه المسؤولية .

وخلال جلسة العمل الأولى تليت برقيات واردة من الشعب البرلمانية في كل من جيبوتي والكويت واليمن تعتذر فيها الشعب الثلاث عن عدم تمكنها من المشاركة في الدورة ، وتعرب عن تضامنها مع الأخوة المبعدين ، وتتمنى لدورة المجلس النجاح ، ثم استمع المشاركون في المجلس إلى كلمات السادة رؤساء المجالس النيابية والوفود البرلمانية الذين استعرضوا المعاناة والظروف الصعبة التي يعيش فيها الأشقاء الفلسطينيون المبعدون ، وأكدوا على مخالفة الإجراء الاسرائيلي للمواثيق والأعراف والقوانين الدولية كافة ، مركزين بصفة خاصة ، على عدم اكتراث اسرائيل بقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ، وطالب السادة رؤساء الوفود بضرورة تكاتف الجهود العربية وإعادة اللحمة للجسد العربي لتكريس تضامن عربي فاعل كفيل بتمكين الأمة العربية من استعادة حقوقها السليبة ومواجهة التحديات التي تنتظرها في تعاملها من النظام العالمي الجديد .

وطالب السادة رؤساء الوفود بضورة العمل بكل السبل من أجل تطبيق القرار 799

الصادر عن مجلس الأمن الدولي وفي حال عدم تجاوب سلطات الاحتلال العمل على تنفيذ البند السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

وأعرب السادة رؤساء الوفود عن تقديرهم البالغ للموقف الوطني الموحد للبنان شعباً وبرلماناً وحكومة في تعامله مع هذه الأزمة مطالبين بدعمه على المستويات كافة .

وفي الجلسة الختامية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي التأمت على الساعة السابعة والنصف مساءً صادق المشاركون في الدورة بالاجماع على القرار التالي الذي تقدمت به لجنة الصياغة التي شارك في أعمالها رؤساء الوفود المشاركة في الدورة .

إن مجلس الاتحاد البرلماني العربي المجتمع في دورته الطارئة المنعقدة في عمان .

- إذ يعبر عن استنكاره الشديد للإجراء الاسرائيلي ، ومعتبراً هذا الإجراء جريمة جديدة ترتكب في حق الشعب العربي الفلسطيني ، وتحدياً لإرادة المجتمع الدولي وخرقاً فاضحاً لمبادىء حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وإجراءً منافياً لشرعة الأمم المتحدة وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، لاسيما الفقرة أ من المادة 49 التي تمنع ترحيل سكان الأراضي الواقعة تحت الاحتلال إلى خارج أوطانهم مهما كانت الدوافع والأسباب .

- ومعتبراً أيضاً أن القرار (799) الصادر بالإجماع عن مجلس الأمن الدولي يمثل تعبيراً عن إرادة المجتمع الدولي والقانون الدولي من خلال إدانته لقرار الإبعاد ، ومطالبته السلطات الاسرائيلية بالعمل على إعادة المواطنين الفلسطينيين المبعدين فوراً إلى أرضهم وعائلاتهم .

- معتبراً أن إبعاد المواطنين الفلسطينيين خارج وطنهم يشكل نفياً واضحاً لمزاعم اسرائيل في رغبتها في المضي في عملية السلام وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة .

- مؤكداً أن مصير الأشقاء الفلسطينيين المبعدين وسلامتهم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة هي مسؤولية تتحملها سلطات الاحتلال الاسرائيلية التي قامت بإبعادهم إلى أرض لبنانية خارجة عن سلطة الدولة اللبنانية .

- معرباً عن تقديره وتأييده للبنان شعباً وبرلماناً وحكومة لموقفه الرافض لاستقبال المبعدين بهدف تفويت الفرصة على محاولة اسرائيل التخلص من جريمتها النكراء والتصدي لسياسة اسرائيل المعلنة في ترحيل الفلسطينيين وتهجيرهم وتوطينهم خارج أرضهم .

- مقتنعاً أن إحياء التضامن العربي وتعزيزه وتجاوز الخلافات العربية يشكلان القاعدة الصلبة لأي تحرك عربي مشترك من أجل التصدي للإجراء الاسرائيلي الغادر وضمان

عودة المبعدين الفلسطينيين من جهة ، والضمانة الوحيدة لمواجهة الأخطار والتحديات كافة التي تستهدف الأمة العربية في جميع أقطارها .

- محيياً الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني التي تشكل تتويجاً لكفاح الشعب الفلسطيني المتواصلة طيلة عقود ، وتجسيداً لتصميمه على رفض الاحتلال وتمسكه بحقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، ومؤكداً ضرورة العمل الفلسطيني الموحد على كل الأصعدة وتجاوز الخلافات بين مختلف الفصائل والقوى الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها .

1 - يدين بشدة إبعاد سلطات الاحتلال الاسرائيلي للمواطنين العرب الفلسطينيين ويطالب مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته والعمل على ضمان تنفيذ القرار رقم (799) ، وذلك بوضع آلية واضحة لذلك ، وتحديد مهلة زمنية للتنفيذ تضمن خلالها عودة المبعدين إلى وطنهم وعائلاتهم .

2 - يدعو مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإرغام اسرائيل على تنفيذ القرار (799) في حال اصرارها على رفض الانصياع لذلك القرار .

3 - يدعو الأمين العام للأمم المتحدة للإبقاء على مبعوثه في الأراضي العربية المحتلة ، للإشراف على عودة المبعدين ومرافقتهم في رحلة العودة وضمان سلامتهم .

4 - يطالب الحكومات العربية والإسلامية بإتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان عودة المبعدين وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (799) ، وعدم التجاوب مع أي محاولة ترمي إلى إيجاد حقوق توفيقية خارج منطوق قرار مجلس الأمن الدولي المتخذ بالإجماع .

5 - يدعو مجلس الأمن الدولي إلى إتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة من إجراءات التنكيل والقمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية بصورة يومية ، وذلك بوضع هذه الأراضي تحت حماية دولية إلى أن يتم جلاء قوات الاحتلال عنها . كما يدعو الدول الموقعة على ميثاق جنيف إلى بذل الجهود لعقد الجمعية العمومية بهدف إيجاد آلية تلزم اسرائيل بتطبيق هذا الميثاق على الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة .

6 - يدين الممارسات القمعية وأعمال القتل والتنكيل التي تقوم بها اسرائيل بصورة دائمة ضد شعبنا العربي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف وجنوب لبنان والجولان السوري المحتل ويحيي المقاومة الوطنية الباسلة في هذه الأراضي .

7 - يدعو الحكومات وسائر المنظمات والجماهير في أرجاء الوطن العربي إلى تقديم

الدعم المعنوي والمادي للانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة باعتبارها كفاحاً مشروعاً لمقاومة الاحتلال ، كما يطالب بإلحاح جميع فصائل وقوى الثورة الفلسطينية إلى نبذ خلافاتها وتوحيد صفوفها ، والعمل المشترك على تصعيد الانتفاضة وحمايتها لضمان استمراريتها وزيادة تأثيرها.

8 - تكليف رئاسة الاتحاد وأمانته العامة للاتصال بالبرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية والاقليمية من أجل إبلاغ موقف البرلمانات العربية من قرار الإبعاد ، وحثها للضغط على حكوماتها والمشاركة في الضغط على مجلس الأمن الدولي للعمل على تنفيذ القرار رقم (799) لضمان عودة المبعدين الفلسطينيين إلى أرضهم .

9 - يدعو جميع القادة العرب والحكومات العربية إلى العمل على تجاوز الخلافات العربية وإحياء التضامن العربي وتعزيزه وإتخاذ مواقف عربية موحدة من كافة القضايا المشتركة ، ويطالب بصورة مستعجلة بعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية من أجل مراجعة الوضع العربي وتقييمه تقييماً شاملاً وتشخيص الأخطار وتحديد السبل لمواجهتها بصورة مشتركة ومناشدة وسائل الإعلام العربية والدولية الاهتمام بقضية المبعدين بوصفها قضية عادلة محققة .

10 - يدعو القادة العرب وجميع الحكومات العربية إلى حشد الطاقات العربية وإفساح المجال أمام جماهير الشعب العربي للتعبير عن موقفها الداعم بعودة المبعدين .

11 - يحيي مجلس الاتحاد البرلماني العربي الأخوة المبعدين لصمودهم الرائع وتمسكهم النبيل بقضيتهم ، والذين يضيفون بصمودهم الرائع صفحة بطولية جديدة وخالدة في سجل الكفاح الوطني العربي الفلسطيني .

عمان في 5/رجب 1413 - 1992/12/29

الدورة الثالثة والعشرون الطارئة

لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

□ □ □